

بنسبة من 22 47,964 مليار دينار في نهاية عام 2022 إلى 24 82,330 مليار دينار في نهاية M حيث ارتفع يقاس بمجموع 2 0
 ا بنسبة ، 2023 وهو أقل بكثير من نموه البالغ M عام . 7 من هذه الزيادة إلى زيادة في الذي سجل نمو 6%، 1 في عام إجمالي 1
 بمقدار 15 54,939 مليار دينار في نهاية عام 2022 إلى 16 78,318 مليار دينار في M. 13%، 2022 وبالتالي ارتفع إجمالي 1
 نهاية عام . ارتفع شبه النقود في نهاية عام 2023 بنسبة 5%، 8 03 مليار دينار مقارنة بـ 7 93,584 مليار دينار في نهاية العام
 بنسبة 7%، 2 في عام 2023 مقارنة بنمو قدره M السابق. وباستثناء ودائع الشركة الوطنية للمحروقات، ارتفعت الكتلة النقدية 2
 11%، 21 45 مليار دينار في نهاية عام 2022 إلى 22 97,620 مليار دينار في نهاية عام . 2023 ويرجع النمو في الكتلة النقدية
 في عام 2023 بشكل رئيسي إلى زيادة التداول النقدي خارج البنوك، 6 في عام 2023 مقابل 10%، 7 81 مليار دينار في نهاية M
 ديسمبر 2022 إلى 0,030، وعلى الرغم من تباطؤ النمو مقارنة بالعام السابق، ساهم التداول النقدي باستثناء البنوك بنسبة 46%، وهو
 حيث ارتفعت من 1 85,347 M في زيادة الكتلة النقدية 2 2 ، M يمثل مكونا هاما من الكتلة النقدية بحصة تبلغ 34% من إجمالي 2
 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2022 إلى 4,569 في نهاية ديسمبر 2023 مقارنة بـ 10%، 97 مليار دينار في نهاية عام 2022 إلى
 556,6 في عام ا ملحوظا بنسبة ، 2023 بينما انخفضت بنسبة 8%، 2022 وساهم هذا النمو الكبير في الودائع لدى الخزينة
 أيضا بنسبة 14%، 0 في نمو المقارنة بمساهمة سلبية بلغت 1%، سجلت الودائع الجارية لدى البنوك، 2022 عرفت انخفاضا
 بنسبة 1%، 6 91 مليار دينار في عام 2022 إلى 6 97,161 مليار دينار في عام 2023. وعلى النقيض من الأداء الملموس لقطاع
 المحروقات في عام ، 2022 ساهم أيضا انخفاض ودائع الشركة الوطنية للمحروقات في عام ، 2023 والذي يرجع أساسا إلى
 انخفاض الأسعار في الأسواق الدولية، في انخفاض إجمالي الودائع تحت الطلب. 1 02 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2022 إلى
 819، نمت الودائع أجل بنسبة ، 7 93 مليار دينار في عام 2022 إلى 8 03,012 مليار دينار في نهاية عام ، 2023 أي أقل من
 النمو المسجل في العام السابق بنسبة . فهي العامل الثاني الذي يدعم نمو الكتلة النقدية بنسبة مساهمة تبلغ 3 يُظهر تحليل
 أن نموها في عام 2023 يرجع أساسا إلى زيادة صافي الأصول الأجنبية (احتياطي الصرف M مقابلات الكتلة النقدية بمعنى 2
 بالدينار). ساهم نموها في زيادة الكتلة النقدية بنسبة 56%، ساهمت القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة 42%، بينما ساهمت القروض
 للدولة بنسبة 18%، التي تشكل المكون غير النقدي لأصول الخارجية والقروض المحلية (القروض للدولة + القروض الموجهة
 ساهم تطورها في تباطؤ نمو الكتلة النقدية بنسبة 18%، 2) مساهمة ، M للاقتصاد بنسبة 2%، 2023 بعد خصمها من إجمالي 2
 سلبية بنسبة 18% . بقي هيكل مقابلات الكتلة النقدية دون تغيير تقريباً بين عامي 2022 و، 2023 حيث تمثل الأصول الخارجية
 38%، 56% وفي حين بقيت حصة القروض الموجهة للاقتصاد مستقرة عند 0، بينما تمثل البنود الأخرى 37%، على الرغم من
 انخفاضها عن مستواها في العام السابق، إل أن أسعار المحروقات ال تزال مرتفعة في عام ، 2023 مما مكن الجزائر من تجميع
 المزيد من الاحتياطيات خلال هذا العام. ارتفع صافي الأصول الخارجية بنسبة ، 8 40 مليار دينار في نهاية عام 2022 إلى 427،
 9 28 مليار دينار في نهاية عام . 2023 كما ساهمت القروض الموجهة للاقتصاد في زيادة الكتلة النقدية، 10 24 مليار دينار في
 عام 2022 إلى 10 86,697 مليار دينار في عام . الذي يخص القطاع الخاص بشكل رئيسي، أن يساهم في إحراز تقدم في عملية
 تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع الاستثمار، من خلال القروض الممنوحة للقطاع الخاص والأسر، وارتفع صافي القروض
 الممنوحة للدولة بنسبة 2%، 13 42 مليار دينار في نهاية عام 2022 إلى 13 17,298 مليار دينار في نهاية عام . 2023 وانخفض
 صافي القروض التي منحها بنك الجزائر للدولة بنسبة ، 6 في حين ارتفع صافي القروض التي منحتها البنوك التجارية بنسبة 12%،
 7 98 مليار دينار في نهاية عام 2023 مقارنة بـ 6 75,522 مليار دينار في نهاية عام . 2022 ترجع الزيادة في البنود الأخرى بنسبة
 2%، 8 إلى جملة أمور من بينها التغيرات في المستحقات المرتبطة بإعادة تقييم أصول العمالت الأجنبية التي يديرها البنك المركزي
 والبنوك التجارية.